

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١١٢ لسنة ٢٠٢١

في شأن تعديل رسم الصادر على الأسمدة الآزوتية

وزير التجارة والصناعة

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد
والتصدير ونظم إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري
رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ في شأن فرض رسم صادر على الصادرات
من الأسمدة الآزوتية ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن عدم سريان القواعد التصديرية
على بعض الخامات المصدرة للمناطق الحرة ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن تعديل رسم الصادر المقرر
على الأسمدة الآزوتية ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١٩ في شأن استمرار العمل بالقرار الوزاري
رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ في شأن تعديل رسم الصادر على الصادرات
من الأسمدة الآزوتية ؛
وعلى توصية اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء باجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٨ ؛
وعلى الاجتماع المنعقد في ٢٠٢١/٢/٢٣ بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مع
ممثلي الشركات المنتجة للأسمدة الآزوتية ؛
وعلى مذكرة مساعد الوزير للشئون الاقتصادية المؤرخة في ٢٠٢١/٢/٢٤ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستمر فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الآزوتية المقرر بالقرار الوزارى رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ المشار إليه ، على أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع ٦٠٠ ج (ستمائة جنيه للطن) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٢١/٣/١

وزير التجارة والصناعة

نيزين جامع